المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التنظيم الدولي بين سياسة توازن القوى ونظام الأمن الجماعي
اسم الكاتب: د. رسول حسين علي الجميلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2091
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 12:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنظيم الدولي
بين سياسة توزان القوى ونظام الأمن الجماعي

الدكتور

رسول حسين علي الجميلي(*)

المقدمة

لم يعد خافيا على المفكرين السياسيين وصانعي السياسة الخارجية حاجة المجتمع الدولي إلى مواجهة ظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية وضرورة تنظيمها وقد أدركوا أن نظاما دوليا يسعى إلى إيجاد سلطة دولية، هو السبيل الأمثل لمواجهة هذه الظاهرة.

وكما يكتوي العالم بنار جرب حامية تعزز فكرة السعي إلى إيجاد مثل هذه السلطة.

ويبدو أنه جرت محاولات لإيجاد مثل هذه السلطة بعد حرب الثلاثين، وجاء الحلف المقدس في أعقاب الحرب النابليونية، كما انبثقت عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وظهرت الأمم المتحدة إلى الوجود أثر الحرب العالمية الثانية.

وتعتبر الفترة الواقعة بين عقد صلح وستغاليا عام وظهور عصبة الأمم عام بفترة شيوع نظرية توازن القوى باعتبارها وسيلة لتحقيق السلام الوحيدة أما الفترة من عام ولغاية يومنا هذا فإن العالم يسوده نظام الأمن الجماعي.

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث ومطالب، تناولت في المبحث الأول ماهية التنظيم الدولي وقد قسمته إلى ثلاث مطالب ففي المطلب الأول تناولته في نشأة التنظيم الدولي أما المطلب الثاني فكان خصائص التنظيم الدولي وفي المطلب الثالث فكان وظائف التنظيم الدولي وفي المبحث الثاني فقد خصص لسياسة توازن القوى ونظام الأمن الجماعي تناولته في مطلبين ففي الأول تناولت التنظيم الدولي وسياسة توازن القوى أما المطلب الثاني فكان التنظيم الدولي ونظام الأمن الجماعي أما المبحث الأخير فكان عنوانه أوجه الشبه والاختلاف بين نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي وقد بحثته في مطلبين المطلب الأول تناولت فيه أوجه الشبه بين نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي وفي المطلب الثاني تناولته في أوجه الاختلاف بين نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي ثم الخاتمة والاستنتاجات التي توصلت إليها في بحثي هذا ثم قائمة المصادر ومن الله التوفيق.

المبحث الأول ماهية التنظيم الدولي

قواعد التنظيم الدولي هي قواعد حديثة، فقد أحست الدول نتيجة للتقدم العلمي بعد الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر مما أدى إلى تقريب المسافات بينها نتيجة لحرصها على استقلالها وسيادتها فان عليها أن تحرص في نفس الوقت على ارتباطها وتضامنها فيما بينها وشعرت الدول أنها بحاجة أكثر إلى التقارب والتعاون المنظم فيما بينها وأحست كل دولة بفعل تقدم وسائل الاتصال وتبادل الأفكار ونتيجة لتشابك العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية الحديثة أنها جزء م العالم كله تؤثر فيما يدور فيه وتتأثر به. ومن هنا تبينت أن القواعد القانونية التي تحدد حقوقها وواجباتها لم تعد كافية وانه لابد من خطوات أخرى لضمان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفي سبيل زيادة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول. ورغم حداثة التنظيم الدولي فقد كانت خطواته سريعة وأصبحت له اليوم نظرية متكاملة ذات أسس وقواعد. وصار هناك قانون للمنظمات الدولية له أشخاصه ومصادره ونظرياته ومستقل عن القانون الدولي بمعناه التقليدي، وإذا كان القانون الدولي التقليدي وقانون المنظمات الدولية مظهرين من مظاهر الروابط الدولية فإن الأول هو قانون العلاقات

(*) **كلية القانون-الفلوجة.**

الدولية الذي يحدد حقوق وواجبات الدول، أما الثاني فهو قانون الهيئات الدولية الذي ينظم صور التضامن الدولي وإذا كانت قواعد التنظيم قد قامت انعكاسا لزيادة الترابط بين الدول ودعما لها، فإنها ما زالت تعبيرا غير كاف وغير نهائي للتضامن الدولي المنشود ويرى فيها المتفائلون بمستقبل الجماعة الدولية، والمتابعون لتطور المجتمع الدولي الذي تنشده جميع أعضاء الأسرة الدولية وهي إنشاء حكومة عالمية واحدة .

لذا نجد ان التنظيم الدولي يقصد به التركيب العضوي من جماعة أي مجموعة الأنشطة والمؤسسات التي يحتويها إطار العلاقات الدولية ولذا نجد هوفمان يعرف التنظيم الدولي على انه كل أشكال التعاون بين الدول التي تهدف إلى أن يسيطر في القانون الدولي –عن طريق ذلك المجتمع– نظام معين تخلقه الإرادة ويستعمل في محيط تكون فيه الدول هي الأشخاص القانونية كاملة الأهلية[1].

أو بأنه مجموعة القواعد المرتبة للمنظمات الدولية وكيفية تعاون الدول في الاستفادة منها[2].

المطلب الأول

نشأة التنظيم الدولي

إذا كانت الدول هي محور المجتمع الدولي وأساس تنظيمه، فإنها بما تمارسه من علاقات يتنوع اختيارها لإطار التعامل فيما بينها. فلقد ظلت ولعهود متعاقبة بل لازالت تلجأ إلى إطار التعامل الثنائي حيث يتم إبرام الاتفاقات الدولية المختلفة بين دولتين من أجل تنظيم المسائل ذات الأهمية المشتركة لهما. وما يترتب على اختيار هذا الإطار الثنائي من إنشاء أجهزة يعهد إليها بالعمل على تحقيق أهداف الاتفاق المبرم بين الدولتين المتعاقدتين. غير ان العلاقات الدولية قد أخذت تشهد الالتجاء إلى إطار آخر أكثر اتساعا لا يقتصر على دولتين فقط بل يمتد ليشمل مجموعة من الدول وهو ما يمكن تسميته بالإطار المتعدد الأطراف. وكما هو الشأن بالنسبة لإطار التعامل الثنائي يتم غالبا إنشاء أجهزة تتكفل بالعمل على سريان واحترام ما تم إبرامه من اتفاقيات متعددة .

تعتبر المنظمات الدولية وليدة القرن التاسع عشر بما حمله هذا القرن من تبدلات سريعة وهامة في مفهوم المصالح ونوعية العلاقات بين تلك الدول .

وعليه يمكن أن يقال بأن وجود هذه المنظمات إنما كان نتيجة لتطور العلاقات الدولية. وإنها عبارة عن إفراز من إفرازات تلك العلاقات. غير ان تطور تلك الجماعات بأزدياد عدد نفوسها واستقرارها ودخول التنظيم السياسي على حياتها ووجود وتطور وسائل وأساليب الاتصال والانتقال أدت إلى تقليص الفجوة وتقصير المسافات بينها مما أدى إلى تقاربها ومن ثم احتكاكها أما بصورة التناقض والصراع أو بصورة التعاون فيما بينها.

لعبت الأديان السماوية دورا كبيرا في إيجاد الأسس لأرضية مشتركة بين معتنقيها بما تمثله من مبادئ ترتكز عليها قواعد التعاون والمحبة والسلام والاحتكام للعقل والعدل، تلك المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين المجتمعات وبذلك أوجدنا رابطة قوية تخص مجموعات معينة، وعد ذلك واضحا بالنسبة لأوربا.

رغم ان الفلسفة الكنيسة قد سخرتها لغير إيجاد روابط المحبة والخير، واستغلتها لتحقيق مصالحها أينما وجدت الرابطة المسيحية القائمة على أساس خلط السلطان السياسي بالسلطان الديني.

---

[1] د.مفيد محمد شهاب، المنظمات الدولية، بغداد، ط٦، دار النهضة، ص٩-١٣.

[2] هوفمان. التنظيمات الدولية والسلطات السياسية للدولة، باريس ١٩٥٤، الترجمة العربية نقلاً عن الدكتور طلعت الغنيمي ص٢٦.

محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، دراسة في كلمعلهم رنوالفكر الإسلامي، التنظيم الدولي، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧١ ص٢٦-٣٢.

[4] د.مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، كلية الحقوق الإسكندرية، الدار الجامعية ص١١.

[5] د. فخري رشيد مهنا، د.صلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص٥١ وما بعدها.

أما الإسلام فقد كان عاملا أساسيا في إيجاد روابط ووسائل الترابط والتنظيم تقوم هي الأخرى على أساس مبادئ الإنسانية كالتعاون والمحبة والصدق والوفاء بالعهد والعدالة.

وبذلك يمكن القول بأن ظهور المنظمات الدولية وتطورها يعود إلى عاملين أساسين :

:- حالات الصراع والحروب التي عاشتها أوربا بالدرجة الأولى والعالم أجمع وعجز وقصور سياسة المؤتمرات والأحلاف عن تحقيق الأمن والسلام.

.- التطورات العلمية والتكنولوجية وقيام الثورة الصناعية بما خلقته من أوضاع اقتصادية وتبادل تجاري دولي وذلك بالتقارب الكبير بين القارات جميعها، مما اقتضى وجود منظمات التعاون الاقتصادية والعلمية والتجارية اتصفت بصفة التنظيم والدوام والاستقرار.

المطلب الثاني

خصائص التنظيم الدولي

يقصد بالتنظيم الدولي الهيكل العام للجماعة الدولية من جهة نظر ديناميكية تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل من وضعه الحالي بما فيه من ثغرات أو نقص وبذلك فإن التنظيم الدولي يراد به الإشارة إلى عوامل الوحدة التي تربط بين الأمم والدول أي أنه كان يعني الجماعة الدولية بأسرها. وبمعنى آخر كان يقصد به التعبير عن النظم القانونية الدولية التي تعبر عن عوامل الوحدة بين الدول . وبالتالي فإنه وثيق الصلة بالنظم الدولية، والتنظيم الدولي بالمفهوم الواسع يعني كل مظهر للعلاقات الدولية مثل إنشاء العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وإبرام المعاهدات الدولية وعقد المؤتمرات وإدخال نظم التحكم الدولي، وغيرها من الأنظمة القانونية الدولية وعليه فإن التنظيم الدولي هو الكل، ومن ناحية أخرى فإن التنظيم الدولي هو الغاية التي تسعى إليها المنظمات الدولية .

يتميز التنظيم الدولي بمجموعة من الخصائص التي تمكنه من ممارسة وظائفه وهذه الخصائص هي:

:- يقوم التنظيم الدولي من حيث الأساس –شأنه في القانون الدولي على رضا الدول. فالمنظمة الدولية ليست حكومة عالمية أو دولة فوق الدول وإنما هي رابطة اختيارية تنتج عن إتحاد إرادات الدول.

.- يهدف التنظيم الدولي إلى إحلال فكرة التضامن الدولي محل فكرة السيادة المطلقة التي تقيد سيادات الدول وتضع قيود عليها حيث ان الدول تتمسك بالسيادة الوطنية التي ما زالت من المبادئ الرئيسية للتنظيم الدولي التي تحرس مواثيق المنظمات الدولية على تأكيدها ضمن أسسها وأحكامها.

مثال ذلك المادة .// من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاؤها .

وذلك عندما تصاغ تلك المواثيق والمعاهدات المنشآت للمنظمات الدولية بحيث لا تتخلى المنظمة المزمع إقامتها حدود ما يعرف بالسلطان الداخلي أو الاختصاصات الداخلية للدول وهي حدود لا تسمح الدول عادة لأية سلطة بتخطيها .

.- يعنى التنظيم الدولي تنظيم العلاقات بين مجموعة الدول أعضاء الجماعة الدولية أي انه بمعنى آخر –لا يعني بمصلحة فردية وإنما بمصالح جماعية مشتركة.

---

[6] د.فخري رشيد مهنا، د.صلاح ياسين داود، المصدر السابق ص١٣.

[7] د.فخري رشيد مهنا، د.صلاح ياسين داود، المصدر السابق ص٢٠-٢١.

[8] د. عبد العزيز محمد سرحان، الأحوال العامة للمنظمات الدولية، الطبعة الأولى ١٩٦٧-١٩٦٨، دار النهضة، ص١٧-٢٢.

[9] د.محمد عزيز شكري، التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع، دار الفكر، ١٩٧٣، ص٥٢.

– يحرم التنظيم الدولي الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية ويعتبرها عملا غير مشروع بعد ان اقتنعت الأسرة الدولية بضرورة التخلي عن الالتجاء إلى الحرب والاحتكام إلى الطرق السلمية لحل المنازعات الدولية وإذا كانت ظاهرة التنظيم الدولي صارت من أهم السمات المميزة للعلاقات الدولية في العصر الحديث كالحد الذي دعا إلى وصفه بأنه عصر التنظيم الدولي فإن خصائص هذا التنظيم أصبحت تؤثر تأثيرا جذريا في الطبيعة القانونية لهذه العلاقات .

المطلب الثالث

وظائف التنظيم الدولي

– تحقيق الأمن الجماعي:

لعل نظيرة الأمن الجماعي نجد أكبر تعبيرا لها في سورة المائدة هذه النظرية كما يقول الأستاذ إينس كلود –تمثل نقطة وسطا بين العالم المنتظم وبين الحكومة العالمية حيث تستعيد قدرة الولايات الداخلة فيها على القتال ..

هذه النظرية تعتمد على حجة رئيسية مفادها صعوبة انتصار المعتدي أمام تجمع كل قوى الدول ضده. لكنها تحتاج لنجاحها تعاون وإرادة إيجابية من قبل كل الدول على أساس ان العدوان على دولة هو عدوان على الدول جميعا وأهم من ذلك تحمس الدول التي تمتلك القوة الحقيقية وتصميمها على التعاون مع بقية عناصر المجتمع الدولي في درع المعتدي .

وبعبارة أوضح يتركز مضمون الأمن الجماعي على الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي او الاخلال به، أو العلاقات فيه او تبديلها في الاتجاه الذي يلاءم مصلحة دولة وذلك باتخاذ إجراءات جماعية دولية ضابطة أو مانعة لمحاولات التغيير هذه.

ونظام الأمن الجماعي لا يزيل الخلافات أو التناقضات القائمة في مصالح الدول وسياساتها وإنما ينكر العنف المسلح كاسلوب لحل هذه التناقضات ويركز بدلا من ذلك على الطرق والأساليب السلمية لحل المنازعات الدولية.

– دعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

يهدف التنظيم الدولي إلى دعم الترابط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين أسرة المجتمع الدولي من أجل الرفاهية والرخاء فلقد كان لقيام الثورة الصناعية وما آلت إليه من تطور هائل في وسائل الإنتاج والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية أبعد الأثر في التقارب بين الدول في النواحي الاقتصادية والاجتماعية وقد أحست الدول بتداخل مصالحها مع مصالح غيرها وان السلام الدائم لا يتحقق إلا بالقضاء على الحواجز الاقتصادية والاجتماعية بينها لذلك اتجهت منذ منتصف القرن التاسع عشر عن طريق التنظيم الدولي إلى إنشاء اتحادات ولجان دولية للإشراف على الانتفاع بالمرافق الدولية وتنظيم المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.

ومنذ أوائل القرن العشرين ونتيجة للصراع الاستعماري بين الدول الاوربية وما أدى إليه من حروب بينها وتخلف اقتصادي واجتماعي لعدد كبير من الدول الأفريقية والآسيوية أصبح للسلام الدولي مدلول جديد أوسع لا يكتفي بمجرد تحريم استخدام القوة وإنما يستند في نفس الوقت الى التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

[10] د.مفيد محمد شهاب، مصدر سابق ص١٤.

[11] اينيس. ل. لود. النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة الدكتور عبد الله العيان، دار النهضة العربية، ١٩٦٤، ص٣٨٣.

ولذلك جعلت المنظمات السياسية من دعم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وظيفة هامة من وظائفها كما أقامـ . صلات وثيقة مع المنظمات الفنية المتخصصة وتولى التنظيم الدولي على مراحل تدريجية مسئولية الحد من آثار الاستعمار ومعالجة المشكلات التي خلفها الاستعمار وذلك عن طريق اخضاع المستعمرات للإشراف الدولي.

ولم تتخلص الإنسانية بعد بصفة نهائية من الاستعمار رغم كل هذه الجهود فضلا عما تمارسه الدول الكبرى من أشكال الاستعمار الجديد والسيطرة على اقتصاديات بعض الدول النامية وما زال أمام التنظيم الدولي بمنظماته السياسية والمتخصصة شوط كبير من أجل تصفية مخلفات الاستعمار القديم ودعم الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة المتخلفة .

المبحث الثاني

سياسة توازن القوى ونظام الأمن الجماعي

لقد أدرك المفكرون وصانعوا السياسية الخارجية منذ وقت مبكر حاجة المجتمع الدولي إلى مواجهة ظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية وضرورة تنظيمها.

كما أدركوا ان نظاما دوليا يسعى إلى إيجاد سلطة دولية هو السبيل الأمثل لمواجهة هذه الظاهرة.

وفي كل مرة يكتوي العالم بنار حرب حامية تعزز فكرة السعي إلى إيجاد مثل هذه السلطة.

فقد جرت محاولات لإيجاد مثل هذه السلطة بعد حرب الثلاثين، وجاء الحلف المقدس في أعقاب الحرب النابليونية، كما انبثقت عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ولقد درج معظم الكتاب على وصف الفترة الواقعة بين عقد صلح وستغاليا وظهور عصبة الأمم –

بفترة شيوع نظرية توازن القوى باعتبارها وسيلة تحقيق السلام الوحيدة. ثم تلاها فترة تحول العالم إلى نظام الأمن الجماعي على عهد عصبة الأمم وورثتها الأمم المتحدة وبغية الإحاطة بالموضوع اثرت أن أتناولها في مطلبين مستقلين.

المطلب الأول

التنظيم الدولي وسياسة توازن القوى

استخدم مصطلح التوازن سواء بمفهومه الشامل أم كان مرادفا لكلمة التكافؤ في كثير من العلوم كالطبيعة والحياة والاقتصاد والاجتماع قبل ان يصبح من المصطلحات الشائعة في علم السياسة، وبصفة عامة فإن معنى التوازن هنا ينصرف : الاستقرار ضمن إطار يضم عددا من القوى المستقلة، وحيثما يختار هذا التوازن ويضطرب بفعل قوة خارجية أو نتيجة تبدل عنصر أو أكثر من العناصر المكونة للنظام، فإن ذلك النظام يميل إلى اعا : التكافؤ الاصلي أو إقامة نوع من التكافؤ الجديد .

أو هو بعبارة موجزة : حالة من الاستقرار النسبي المؤقت الذي يختل تحت تأثير بعض العوامل ممهدا الطريق بذلك أمام ظهور توازن مؤقت جديد هناك عدة تعاريف لمفهوم توازن القوى وردت على لسان الباحثين وأساتذة كبار فمثلا عرفه سدني فاي باي : يعني التوازن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية والقدرة على أية منها من تصبح قوية العضد لتفرض إرادتها على الآخرين .

تعتبر سياسة توازن القوى رمز للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية تلك المدرسة التي تعني ابتداء وانتهاء بظاهرة القوة، وان الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها دائما ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على

---

[12] د.مفيد محمد شهاب، المنظمات الدولية، مصدر سابق، ص١٥-٢٥.

[13] د. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، بغداد مطبعة جامعة الموصل ١٩٩١، ص٣٠.

[14] د.خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مصدر سبق ذكره ص٣١.

[15] د.كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، ١٩٨٧، ص١٩٥.

اكتساب القوة، فإن رائدها في ذلك هو تحقيق توازن القوى في الوقت عينه سلاحها في تنظيم استخدام القوة والسيطرة عليها.

ان الفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى بصورته التقليدية في العلاقات الدولية، هي ان الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول ويترتب على ذلك انه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة من خلال تجمعها في ائتلاف قوي أو في محور قوي مضاد قادر على مجابهة التحدي الذي تواجهه الدول الداخلة فيه .

بمعنى أن محالفات ومحاور القوى المضادة المتكافئة أو شبه المتكافئة لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بانها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها مثل هذه السيطرة، ومن هنا يحقق توازن القوى بمفهومه هذا أثرين هامين، يتعلق أولهما بحفظ السلم الدولي، بينما يتعلق ثانيهما بحماية استقلال الدول الأعضاء في هذه المحاور والتكتلات.

نخلص من هذا إلى ان مبدأ توازن القوى يستند على ركيزتين أساسيتين هما:

:- أن الدول الأطراف في تجمعات ومحاور القوى المضادة يجمعها هما واحداoo، هو الابقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى وردع العدوان.

.- أنه في أي موقف دولي، فان التوازن يتحقق عن طريق قدرة هذا النظام أي نظام توازن القوى -على توليد ضغوط متعادلة ومتماسكة، وبذلك يمكن تفادي أي اختلال في علاقات القوى في توزيعاتها القائمة.

وتنقسم توازنات القوى بهذا المفهوم التقليدي إلى نوعين :

:- توازنات القوى البسيطة:

وهي التي تتكون اما من دولتين متعادلتين القوى أو من مجموعتين من القوى المضادة والتي هي في حالة من التعادل أو التكافؤ النسبي، ومن أمثلة هذه التوازنات البسيطة: التحالف الفرنسي الروسي في عام ضد التحالف الثلاثي الذي كان مكونا من ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية وإيطاليا، وكذلك محور برلين روما الذي قام في عام ضد الدول الأعضاء في عصبة الأمم.

.- توازنات القوى المعقدة هي التي تتكون من مجموعات قوى كثيرة وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها البعض، وليست هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى، مثال لذلك، أوضاع التوازن التي وجدت في أوربا في القرن الثامن عشر، ففي غرب أوربا وممتلكاتها عبر البحار كان أطراف التوازن هم بريطانيا من جهة وفرنسا واسبانيا من جهة أخرى، وفي وسط وشرق أوربا كان أطراف التوازن هم النمسا وبروسيا من ناحية وروسيا وتركيا من ناحية أخرى وكان كل توازن يشمل على عدد من الدول الصغرى.

ولكن إذا كانت الدول تسعى إلى تحقيق التوازن السياسي كأثر يترتب على طبيعة المجتمع الدولي في تعدد وحداته واختلافها وتباين مصالحها وأهدافها وان الدول تسعى إلى تشكيل الأحلاف والمحاور لتحقيق هذا الهدف فما هو هدف توازن القوى ذاته؟

---

[16] د.كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، المصدر السابق ص١٩٥.

[17] د.خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مصدر سابق، ص٣٢.

للإجابة على هذا التساؤل نجد ان بعض الكتاب يرون ان الهدف الأساس لتوازن القوى هو المحافظة على أمن الدول واستقلالها وهو ما يترتب عليه بالضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين.

ويذهب الأستاذ خليل إسماعيل بخلاف ذلك في استنتاجه، ويرى ان سياسة توازن القوى وان كانت تهدف من حيث الأصل الى تحقيق السلم فان السلم المتحقق هنا ليس غاية بحد ذاته تسعى إليها الأطراف السياسية في التوازن وهي القوى الكبرى ، وانما هو في افضل الاحوال حالة له ،وحتى لو تحقق السلم وفقا لهذه السياسة بالفعل فهو نوع من الحالة السلمية التي لا تمس فيها مصالح القوى الكبرى، وإلا فان تلك القوى ستكون عند ذاك مستعدة بالتضحية لهذه الحالة حتى وان هناك ما يعرقل تحقيق أهدافها أو يقف في وجه مصالحها فتوازن القوى هو توزيع للأقاليم وللطاقة البشرية والموارد بحيث لا تبلغ دولة من القوة تستطيع معه أن تسيطر على الدول الأخرى بسهولة وهو كذلك أحلاف أو اتحادات تقام في وجه قوى دولية تملك أن تخل بالتوازن إذا لم يكن هناك أحلاف أو اتحادات تواجهها .

ونستخلص من ذلك أن توازن القوى يستند إلى ركيزتين أساسيتين هما:

:- ان الدول الأطراف في تكتلات ومحاور القوى المضادة يجمعها هدف مشترك وهو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات تلك القوى وردع العدوان.

.- ان التوازن يتحقق عن طريق قدرة نظام توازن القوى نفسه على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة وبذلك يمكن تفادي أي اختلال غير مرغوب فيه في علاقات هذه القوى وما ينشأ عنها من مواقف دولية.

ولكن إذا كانت الدول تسعى إلى تحقيق التوازن السياسي كأثر يترتب على طبيعة المجتمع الدولي في تعدد وحداته واختلافها وتباين مصالحها وأهدافها وان الدول تسعى إلى تشكيل الأحلاف والمحاور لتحقيق هذا الهدف الأساس لتوازن القوى المحافظة على أمن الدول واستقلالها وما يترتب عليه من ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين .

ورأى بعض المفكرين في مبدأ التوازن علاجا سياسيا للتخلص من الحرب كما حاول آخرون اصباغ الصفة القانونية على هذا المبدأ وفي الواقع أنه لا هذا ولا ذاك بل هو مجرد فكرة سياسية تحتج بها الدول لتطمين مصالحها الخاصة .

ويمكن القول أن سياسة توازن القوى هي السياسة التي تهدف في صورتها المجردة إلى حفظ استقلال كل دولة من الدول الأعضاء وذلك بمنع أية دولة أخرى من أن تزيد من قوتها إلى حد يهدد الدول الباقية ومن ثم فإنه يكون من قبيل التجاوز في التعبير أن نقول ان سياسة توازن القوى تهدف أساسا إلى حفظ السلام أو المساهمة في العمل على إقرار حسن التفاهم الدولي إذ ليس من مانع أن تقوم الحروب أو تستخدم وسائل الاكراه لتحقيق التوازن الدولي في القوى .

المطلب الثاني

التنظيم الدولي ونظام الأمن الجماعي

ظهر نظام الأمن الجماعي إلى حيز الوجود بعد فشل نظام توازن القوى ونتيجة لاندلاع نار الحرب العالمية الأولى عام ونتيجة لاكتواء العالم بنار الحرب أدرك المفكرون السياسيون وصانعوا السياسة الخارجية إلى

---

[18] د.محسن الشيكلي، الوسيط في القانون الدولي العام، منشورات الجامعة الليبية، ج١، ١٩٧٣ ص٣٧٩-٣٨٠.

[19] الدكتورة حورية توفيق مجاهد، سياسة توازن القوى، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٤٣، سنة ١٩٧١، ص١٣٦.

[20] د.عبد الحسين القطيفي، القانون الدولي العام، بغداد، ج١، ١٩٧٠، ص٢٨٤-٢٨٦.

[21] د.فتحية البزاوي، العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية، مطبعة أطلس ١٩٨٥، ص٣٤٤.

ضرورة إيجاد نظام جديد أو سلطة جديدة تقع على عاتقها حفظ السلم والأمن الدوليين فانبثقت عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وظهرت الأمم المتحدة إلى الوجود أثر الحرب العالمية الثانية.

ان قواعد التنظيم الدولي أساسها فكرة التضامن بين أعضاء المجتمع الدولي في ميادينه السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة وذلك التضامن الذي يدفع الدول إلى بذل جهود مشتركة تحقيقا للصالح الجماعي العام للدول الأعضاء في الجماعة الدولية بدلا من المصالح الجوهرية الخاصة بكل دولة فحسب .

فالأمن الجماعي بهذا المعنى هو النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسئولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء، ان لجوء أية دولة الى استخدام القوة العدوانية وغير القانونية ضد دولة أخرى يقاوم بالقوة الجماعية لجميع الدول الأخرى.

ان قواعد التنظيم الدولي أساسها فكرة التضامن بين أعضاء المجتمع الدولي في ميادينه السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وذلك التضامن الذي يدفع الدول إلى بذل جهود مشتركة تحقيقا للصالح الجماعي العام للدول الأعضاء في الجامعة الدولية بدلا من المصالح الجوهرية الخاصة بكل دولة فحسب.

ونظام الأمن الجماعي يهدف أولا وقبل كل شيء إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الاخلال لأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة احدى الدول على حساب غيرها. وذلك عن طريق اتخذا اجراءات وتدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير تلك. ونظام الأمن الجماعي لا يلغي الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول وسياساتها. وإنما ينكر العنف المسلح كاسلوب لحلها، ويركز بدلا من ذلك على الوسائل والأساليب السلمية.

فهو نظام يتمتع إلى حد ما بمركزية السلطة في استخدام القوة بحيث يقيد حرية الدولة في استعمال القوة وقت ما تمليه مصالحها وأهدافها الوطنية تاركة هذا الحق للجهاز القائم على حفظ الأمن الجماعي باعتباره جهازا يعمل لصالح المجتمع الدولي برمته. فالأمن الجماعي على حد تعبير الأستاذ اينيس كلود هو بمثابة محطة في منتصف الطريق بين الفوضى الدولية والحكومة العالمية وحيث ان الفوضى الدولية أصبحت أمرا لا يحتمل لاسيما بعد أن قادت المجتمع الدولي إلى كارثة الحرب العالمية الأولى وان الحكومة العالمية ما زالت أمرا بعيد المنال وما يمكن أن يؤديه من دور إيجابي بهذا الاتجاه في محيط العلاقات الدولية .

ومن العناصر الجذابة في فكرة الأمن الجماعي، ان التطبيق الفعال لهذا النظام يلغى احتمالات استخدام القوى والعنف المسلح في العلاقات الدولية، لأن مجرد التهديد باستخدام قوة المجتمع الدولي ضد أي دولة تفكر في ممارسة العدوان سيجعلها تحجم عن الدخول في مخاطرات تعلم انها ستكون الخاسرة من ورائها، سواء أكانت هذه القوة الدولية الجماعية قوة عسكرية أم اقتصادية.

وبمقتضى فلسفة الأمن الجماعي تقوم على أساس ان السلام الدولي هو قيمة من القيم التي لا تقبل التجزئة وانما ينبغي ان يتمسك المجتمع الدولي تلك القيمة ويدافع عنها بشكل جماعي باعتبارها عقيدة مشتركة لكل أعضاء ذلك المجتمع، وعليه فإن الأسرة الدولية برمتها يجمعها هدف مقاومة العدوان أيا كان مصدره مما يتحتم معه أن تبادر إلى تحديد الطرف المعتدي في الصراع وان تتخذ من الإجراءات ما يضع حدا سريعا وفعالا لذلك العدوان معتمدة في ذلك على المساهمة الجماعية في تحمل وتنفيذ تلك التدابير المشتركة التي سوف تكون من الضخامة لما يجعلها قادرة على ردع العدوان وإحباطه، ذلك ان أية دولة سوف لن يكون بمقدورها أن تقف بوجه القوة المشتركة للمجتمع الدولي برمته.

---

[22] **حامد سلطان ود.عائشة راتب، ود.صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية ط١، ١٩٧٨، ص٢٥.**

[23] **اينيس كلود، مصدر سابق ص٣٤٠.**

وانطلاقا من هذا المفهوم العام للأمن الجماعي فإن الفرضية الأولى التي ينطوي عليها هي ان مشكلة الأمن في ظل مثل هذا النظام لم تعد مسئوليات الدول فرادى فهي تعالجه بالتسلح أو غيره من عناصر القوة القومية أضحى موضع عناية من قبل جميع الدول التي ينبغي أن تهتم بصورة جماعية بسلامة كل منها وكأن سلامتها وأمنها الوطنيين هما المهددان على أن هذا المنطق الذي يتبناه الأمن الجماعي يعد سليما شريطة ان يتمتع بفعالية تمكنه من العمل في ظل الظروف التي تسيطر على المسرح الدولي اليو .

المبحث الثالث

أوجه الشبه والاختلاف بين نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي

يرى كثيرون من خبراء العلاقات الدولية أن نظام الأمن الجماعي هو في حقيقته صيغة معدلة من نظام توازن القوى وهو لا يمثل في نظرهم انفصالا عنه كما لا يمكن اعتباره بديلا له. وقد عبر الأستاذ سبيكمان عن هذا الرأي بقوله:

[على الرغم من ان عصبة الأمم –وهي أول تطبيق فعلي لفكرة الأمن الجماعي في السياسة الدولية– قد عدلت من الالتزامات القانونية للدول. إلا انها لم تغير من تنظيم القوة في المجتمع الدولي. فمثل هذا النظام الذي تبقى فيه الدول على سيطرتها على قواتها المسلحة لا يمكن أن يكون إلا شكلا آخر من أشكال توازن القوى حتى وان أطلق عليه نظام الأمن الجماعي].

ونفس الاعتقاد يعبر عنه الأستاذ ادوارد كوليك الذي يعتبر ان نظام توازن القوى قد تطور من المرحلة التي يقوم فيها تطبيقه على وسيلة التحالف إلى المرحلة التي يطبق فيها على أساس الائتلاف وهو ما انتهى أخيرا إلى نظام الأمن الجماعي.

ان نظام الأمن الجماعي لا يمكن النظر إليه على أنه يشكل انفصالا عن نظام توازن القوى بل أنه في الحقيقة مشتق منه وهو التطور المنطقي وكذلك المثالي له في ذات الوقت حتى وان كان هذا التطور قد تم ببطء واستغرق بضع مئات من السنين. ان أساس نظام الأمن الجماعي بالشكل الذي انبثق عنه الواقع في عام – مع عصبة الأمم وفي عام – مع الأمم المتحدة ليس سوى تنقيح لفكرة التوازن في صورة الائتلاف كما ان التوازن الائتلافي كان هو الآخر تطويرا وتنقيحا لفكرة التوازن المرتكز على أسلوب المحالفات.

المطلب الأول

أوجه الشبه المشتركة بين نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي

تلتقي فكرتا توازن القوى ونظام الأمن الجماعي في أكثر من جانب وهناك أوجه شبه مشتركة بينهما نجدها قائمة في النقاط التالية:

أولا: ان محور التركيز والاهتمام بالنسبة لكل من نظريتي توازن القوى ونظام الأمن الجماعي هو التوصل إلى كيفية مواجهة مشكلة القوة في العلاقات الدولية والبحث في إمكانية حلها من خلال التوصل إلى الأسلوب المناسب الذي يساعد على ترويض هذه القوة والتحكم فيها وتوجيهها في الناحية التي تدعم من فرص السلام والاستقرار في المجتمع الدولي فكلاهما تنبعان بصفة أساسية من التسليم بوجود تهديد للسلام الدولي في الحالات التي تنزع فيها دولة أو بعض الدول إلى امتلاك ضخم من مقدرات القوة وإمكاناتها.

---

[24] د.خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مصدر سابق ص٣٦-٤٠.

ثانيا : ان نظامي توازن القوى والأمن الجماعي يبقيان في جوهرهما على فكرة الردع بمعنى الحيلولة دون إقدام دولة على استخدام تفوق قواها في الاخلال بالأوضاع القائمة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مواجهة العدوان بقوة أكبر منه.

بمعنى ان منع دولة من استخدام تفوقها بالإخلال بالأوضاع القائمة لا يمكن أن يتم إلا من خلال مواجهة العدو بقوة رادعة ضخم منه ودفع درجة المخاطرة بالنسبة للدول المعتدية إلى حد غير مقبول لها. وان كل من نظامي توازن القوى والأمن الجماعي لا يستبعد استخدام القوة في الحفاظ على الوضع القائم ويعتبرها من بين الوسائل الفعالة والضرورية لتحقيق فكرة الردع وبالتالي الوصول إلى غاية التكامل بين الرغبة في السلام والقدرة الفعالة على استخدام القوة إذا ألزم الأمر.

ثالثا : ان كلا من نظامي توازن القوى والأمن الجماعي يتبنى وجهة النظر التي تعتقد في أن أقوى السبل لدعم السلام الدولي تكون بتملك أو تحقيق مستوى عال من الاستعداد والتصميم على القتال إذا ما دعت الضرورات إلى ذلك ويقدم كلاهما على فرضية قوامها الاعتقاد بان مواجهة العدوان واحباطه لم يتحقق إلا من خلال الجهد الجماعي المشترك للدول الأعضاء في كلا النظامين وان هذا الجهد لا تمليه المصالح القومية المباشرة فحسب وإنما إلى جانب ذلك تحقيق الرغبة المشتركة في إرساء السلام. وكلاهما تتبنيان وجهة النظر التي تعتقد أن أقوى السبل لدعم السلام العالمي تكمن في تملك مستوى عال من الاستعداد للحرب والتصميم على القتال إذا دعا الداعي له.

رابعا : ان نظامي توازن القوى والأمن الجماعي يتشابهان في ناحية أخرى أساسية وهي أنهما يقيمان افتراضاتهما على أساس الاعتقاد بأن مواجهة العدوان واحباطه لن تتحقق إلا من خلال الجهد المشترك للدول الأعضاء في المجتمع الدولي تبعا للكيفية الخاصة بكل منها حتى وان كانت هناك دول لا يمسها هذا العدوان ولا يؤثر في أمنها ومصالحها القومية بشكل مباشر أو حاد.

خامسا : ان كلا النظامين يعتقدان ان الدول تشارك في هذه التدابير الجماعية لمجابهة العدوان تتمتع باستقلال كامل في تكييف مواقفها وربطها بهدف السلام وحده دون ما عداه من الأهداف.

سادسا : ان المظهر الأخير من مظاهر الاتفاق بين النظامين فهو يكمن في اعتقاد الكثيرين من أساتذة العلاقات الدولية في أن نظام الأمن الجماعي ما هو في جوهره إلا صيغة معدلة لنظام توازن القوى [25].

المطلب الثاني

أوجه الاختلاف بين نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي

هناك أوجه اختلاف بين النظامين يمكن إجمالها بما يأتي:

أولا : التسليم بان ظاهرة القوة هي محور اهتمام كلا النظامين لا يجب أن يحملنا على الاعتقاد بأنهما يمارسها من منطلق واحد. فبينما نجد نظام توازن القوى يهتم في الأساس على المصالح والأهداف في ممارسة القوة ضد الخصم فإن نضام الامن الجماعي يقوم على أساس الانخلاع من الذاتية وتفويض الجهاز الخاص بالأمن الجماعي حق ممارسة القوة بالنيابة عن كل دولة ولو نظريا تحقيقا للمصالح المشتركة في ردع العدوان لكن الأمن الجماعي –بهذا المعنى– وان كان لا يمثل الحكومة العالمية التي تمتلك سلطة مركزية في ممارسة القوة إلا انه لا يمثل في عين الوقت صورة التفكك التي تمسكها ظاهرة التوازن الدولي.

---

[25] د.إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت، مؤسسة الأبحاث الدينية، ١٩٧٩ ص٢٩٦-٢٩٩.

ثانيا : هناك اقتضاء أساسي يتطلبه الأمن الجماعي كما يقول كلود وهو : وجوب العمل بالقسط والانصاف وعدم المحاباة ذلك انه خطة قصد بها المحافظة على سلامة الضحية التي لا اسم لها متى وقعت فريسته لهجوم معتد لا اسم له. فهو لا يقيم وزنا للدول لكنها أداة موجهة ضد المعتدي نيابة عن انه دولة تنتهك سلامتها وهذا الوصف يشير إلى أحد الفروق البالغة الأهمية والدلالة بين نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي .

ففي الأولى يوجه النشاط المشترك ضد القوة الزائدة عن الحد من حيث هي قوة. في حين أن النشاط في الأمن الجماعي يوجه ضد السياسة العدوانية سواء أكانت صادرة عن عملاق يهدد بالنمو إلى اماد تزلزل الأرض زلزالها أم كانت عن قزم يحدده الأمل الضئيل في أن يصبح عاملا رئيسيا في السياسة العالمية.

ثالثا : ان نظام توازن القوى ينطلق من افتراض ان الأصل في العلاقات الدولية هو الصراع، اما التعاون فهو الاستثناء، أما نظام الأمن الجماعي فينطلق من العكس أي من افتراض ان التعاون هو الأصل في العلاقات الدولية وان الصراع هو الاستثناء وبالتالي يكيف كل نظام أسلوب عمله على أساس منطلقه.

رابعا : نظام توازن القوى واقعي يتشرف معطيات الواقع الدولي الذي يقوم على تنازع المصالح والصراع من أجل القوة والسلطان وذلك هي قاعدته الأساسية في فهم طبيعة العلاقات الدولية وإذا ما تحقق السلام بسبب هذا التوازن فهو أثر ونتيجة وليس غاية من حيث الأصل.

أما الأمن الجماعي فهو كيان نظامي تحكمه ضوابط قانونية ويحدوه أمل نشر فضيلة إنسانية والدفاع عنها ألا وهي السلام فالأصل في العلاقات الدولية عنده هو التعاون وتبادل المنافع والمصالح المشتركة وليس النزاع .

الخاتمة

ان كل من توازن القوى ونظام الأمن الجماعي يستهدفان الحفاظ على السلام وردع العدوان وصحيح ان كليهما يعتمد على تجميع القوى ضد المعتدي أو المهدد بالعدوان. لكن الباعث مختلف جوهريا في الفكرتين.

ففي توازن القوى تتجمع الدول المتحالفة بواقع الحفاظ على المصلحة القومية لها أما سعيها للحفاظ على السلام فهو ينطلق من هذا الدافع وبالتالي فالسلام الذي يهمها الحفاظ عليه هو السلام الذي يخدم هذه المصلحة أما نظام الأمن الجماعي فالدول تتجمع بدافع الحفاظ على السلام للسلام ذاته متخطية بذلك، أو هكذا يفترض، مسألة المصلحة القومية المباشرة وهي إذ تفعل ذلك لا تتخلى عن هذه المصلحة وإنما تعتقد ان الحفاظ عليها لا يكون سليما إلا في ظل سلام عادل وشامل.

توازن القوى والحالة هذه أكثر واقعية، أما الأمن الجماعي فأكثر مثالية. ولذا فان الأحلاف التي تشكل احدى أهم أدوات فلسفة توازن القوى لم تكن في أيام العصبة أو الأمم المتحدة أداة مساعدة للأمن الجماعي، والقول بان الاحلاف انما نشأت كردة فعل لفشل الامن الجماعي صحيح كما اوردنا سابقا ولكن الممكن أيضا صياغته بصورة أخرى مفادها : ان الأمن الجماعي فشل لأن الدول فضلت فلسفة التوازن حماية لمصالحها القومية المباشرة والآتية عن فلسفة الأمن الجماعي وبالتالي انخرطت في أحلاف تنافسيه جعلت من تطبيق الأمن الجماعي أمرا صعبا إذا لم يكن مستحيلا خاصة في ضوء الإمكانات التقنية الهائلة التي يملكها كل حلف من هذه الأحلاف، وفي ضوء هيمنة الدول الكبرى صاحبة هذه الأحلاف على مجلس الأمن الأداة التنفيذية لفكرة الأمن الجماعي مما شل أعماله.

---

[26] د.خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مصدر سابق ص٤٣-٤٥.